

احسانه بخاری

لطف حاجتہم غیاث

قوله بـ رَغِبَ لِلنَّاسِ طـ رَغِبَ عـ بـ

ای
مکس وایان الجبله

اسم کتاب //

ع انشاء الله
ان شاء الله تعالى

هناك يقظهم

دوه الهزة

المصنف

المصنفه الاشرفه
للمصنفه من ان
صنفه

بث

والاعمال
الحل

الاصلي الذي

فمن لا علم له

97

ق بسم الله أي أولف متبعا باسم الله وهذه الجملة خبرية ضرورة تحقق مدلولها في الخارج بدون ذكرها ولا يشك عليه أن التبرك لا يتحقق
 مدلوله بدون ذكر متبعا لأن الجملة هي أولف ومتبرك هو قيد لها خارج عنها وما قيل أن متبركا لا إنشاء فغيره أن الانشاء قسم المركب التام
 واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك **ق** هذا ما استندت أن مجمل فو ما استندت بناء على أن أسماء الكتب اعلام جناس وان المفصل لا يقوم
 بالذهن **ق** إذا المراد به الجاد الحمد اه أي طلب الجاد والواجب للمجد لا الجاد المصنف حق نتيجة ان هذا لا يصح على مذهب الاشاعرة من
 ان الموجد لا فعل العبد هو الله تعالى والكسب من العبد وفسر عليه قوله الجاد الصلوة **ق** لاظهار ملزومها قديم هذا انما يناسب
 خطابا لغيره تعالى لان اظهار ملزومه غير لازم بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة الى العباد فالاولى بمقام خطاب الموجد لاظهار اذنية
 والخضوع ان يقول ان بصيغة المتكلم مع الغير تنبيه على احتقار رفعه عنه القيام بحقوق المجد وعنه وصوله حده الى درجة القبول
 فاوقعه على لسانه ولسان سائر الخاضعين ليقع في حيث القبول بوطئهم لما قاله بعض المفسرين في قوله اياك نعبد واياك نستعين
ق اذا القصد بها اه علة لكثرة صيغة الحمد شائعة لانشاء الحمد المتفاد من قوله الصيغة الشائعة لاكثرها صيغة الحمد
 كما لا يخفى ان القوة

هذا ما استندت به بناء
 او في ما استندت به جناس
 على ان اسم الكتاب اعلام جناس
 والمفصل يندم بالبناء
 او مجمل فو ما استندت به بناء
 على ان اسم الكتاب اعلام جناس
 والمفصل لا يندم بالبناء
 شئت بناء على انها علم بها
 وقسم الفصل بذكر المديحة



ان وقع في نفسه صحة والا فلا وقال ابن الصلاح يلزم العمل به ان لم يجد
مضت آف فان وجد تخير بينهما والاصح جواز ان جواز الرجوع
الغير في حكم آف وقيل لا يجوز لانه بسؤال المجتهد والعمل بقوله
الترام من مذهب والاصح انه يجب على العام وغيره من لم يبلغ رتبة الاجتهاد
الترام من مذهب معين من مذاهب المجتهدين يستقده ارجح من غيره
او مساويا له وان كان في نفس الامر جوعا على المختار المتقدم ثم
في المساور ينبغي السمع في اعتقاده ارجح لنتيجة اختياره على غيره ثم في
فروجه عنه اقوال احوالها لا يجوز لانه التزمه وان لم يجب التماسه
ثانها يجوز والتزام ما لا يلزم غير ملزم ثالثها لا يجوز في بعض المسائل
وجوز في بعض توطن بين القائلين والجواز في غير ما عمل به اخذ ما تقدم
في عمل غير الملتزم فانه اذا لم يجب له الرجوع قال ابن الحاجب كالا على اتفاقا
فالملتزم او لا بذلك وقد حكى فيه الجواز فيقيده بما قلناه وقيل لا يجب
عليه التزام مذهب معين فله ان ياخذ في ما يقع له بهذا المذهب تارة وفي
أخرى وهكذا والاصح انه يمنع تتبع الرخص في المذاهب بان ياخذ من
كل منها ما هو الاهلون في ما يقع منه المسائل وخالف ابو بكر المروزي فحجب

ذلك والظاهر ان هذا النقل عنه هو لما في الروضة واصلاها عن حكيم
 الخناطه وغيره عن ابي ابي بكر انه يفتي بذلك وعن ابي هريرة انه
 لا يفتي به والثاني وقد تفقه على الاول ان اراد بعدم الفتى
 الجواز فهو مبني على انه لا يجب التام من هب معي وامتناع التسبغ
 شامل للملتزم وغيره ويؤخذ منه تعقيب الجواز البقاء فيها بالمل
 يؤد الى تسبغ الرخص به قد فرغت انامل العبد المحتاج الى عفو
الملك المنان محمد بن محمد البقاعي من كتابة جمع الجوامع وشرحه
المنسوب الى الفاضل الكامل الكل المتبحر بانوار الله والجل
جلال الذي المجل زاد الله رتبته بالكرم الجلي الابعضا
 من الكتاب السابع منه وخاتمة تركته للتكدر
وغنم الببال بنارخ يوم الجمعة الاربعة
عشر يوما خلوا من جمادى الاولى
سنة الف وثلثمائة وثلثة
واربعين من هجرة
سيدنا وشيخنا محمد المصطفى عليه وعلى آله وصحبه من النبي
والمرسلين صلوات رب العالمين ثم على الهمة واصحابهم ومن
 تبعهم باحسان الى يوم الدين اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولائحرفنا
 من الدنيا الا مع الشهادة والايمان يا رب العالمين
وكنت في بلدة سلمانية في حان نقاه
حضر مولانا فالد قد
 في خدمته الاستاذ الفاضل الشيخ عمر الشيرازي الفقه د دام عمره آمين